

ملحق وثائقي

أوضاع التعليم في فلسطين
خلال عهد الانتداب البريطاني

إعداد وتعليق سميح حمودة

وتطوير التعليم. وسمحت لهم بث الروح الصهيونية في نفوس التلاميذ اليهود. وإعدادهم عسكرياً وعلمياً من أجل المساهمة في بناء الدولة اليهودية. وسمحت للطلبة اليهود بالاشتراك في مؤتمر الطلاب العالمي. في حين هيمنت على التعليم العربي. وقللت ما تدفعه للمدارس العربية لأدنى مستوياته. وأخذت تصرف أموال العرب على قوات الأمن وعلى والمعقلات. وتركت أمور التعليم والصحة والزراعة ومساعدة الفقراء. كما وضعت العوائق أمام دخول الطلاب للمدارس في سن مبكرة. ثم حرمت أكثر من ٩٨٪ منهم من إكمال تعليمهم بعد الصف الخامس من المرحلة الابتدائية بحجة كبر السن. كما منعت الطلبة العرب من المشاركة في المناسبات الوطنية. ومن التضامن مع شعبهم في كفاحه ضد الاستعمار والصهيونية. كما منعتهم من الاشتراك في مؤتمر الطلاب العالمي. ويذكر التقرير نموذجاً صارخاً على سياسة التمييز هذه فيقول أنّ إدارة المعارف لم تفتح في خمس وعشرين سنة سوى ستين مدرسة للعرب. بينما فتح اليهود في عام ١٩٤٦م فقط مئة مدرسة جديدة. ويتطرق التقرير لجوانب أخرى من سياسة إضعاف التعليم عند العرب وتقويته عند اليهود فيشير إلى تشجيع الحكومة للتعليم النظري وامتناعها عن تشجيع التعليم العملي. مثل الصناعة والكهرباء والزراعة والتجارة. في المدارس العربية. في حين تركت اليهود ينشئون عشرات المدارس التي تؤهل طلابها للمهن العملية والإنتاجية والصناعية. ويبين التقرير أنّ إضعاف التعليم عند العرب هو أمر مقصود. والهدف منه منع العرب من مقاومة سياسة الحكومة الساعية لإنشاء وطن قومي لليهود مقاومة فاعلة ومنظمة. لذا فهو يظهر بالأرقام والحقائق قصور الحكومة في تعليم العرب. ويوضح كيف طبقت سياستها الاستعمارية على التعليم العربي لكي تضعف روح الطلاب ومن ثم روح الأمة.

نص الوثيقة

إدارة معارف فلسطين
مقدمة ووصف عام

في سنة ١٩١٨م احتل الإنجليز فلسطين. وبقيت هذه البلاد تحت الحكم العسكري حتى عام ١٩٢٠م وعندها بدأت الإدارة المدنية. وقد أظهر الإنجليز سياسة مساعدة اليهود منذ البدء. فقد سمحوا لهم بالاستقلال في تعليم أبنائهم. وأمّا التعليم العربي فقد

يضم الملحق الوثائقي لهذا العدد من حوليات القدس وثيقة واحدة هي عبارة عن تقرير يعرض لأوضاع التعليم في فلسطين بعد حوالي ثلاثين عاماً من الاحتلال البريطاني لها. وإدارته لشؤونها المختلفة. نُشرت الوثيقة في فلسطين سنة ١٩٤٧م تحت عنوان "نشرة الدراسات القومية: إدارة معارف فلسطين". وقد طبعت في مطبعة الزهراء ببيافا. وعثرنا على نسخة من هذه النشرة بين أوراق المحامي مصطفى ارشيد. والذي كان ناشطاً في صفوف الحزب السوري القومي الاجتماعي. وكان مهتماً بأوضاع التعليم بين العرب في فلسطين. ولا يستبعد أن تكون النشرة من إصدار فرع الحزب في فلسطين. أو من إصدار جهة قومية أخرى على علاقة بالحزب. لا يذكر التقرير اسم كاتبه. ولكن من الواضح أنّ معدّه كان على معرفة وثيقة بأوضاع التعليم. وهو يتحدّث في أحد أقسامه باسم الطلبة العرب. وقد يكون هذا من باب التورية من أجل إخفاء هويته الحقيقية. فربما يكون معلماً أو مفتشاً عربياً يعمل في دائرة المعارف التي يديرها الإنجليز. فهو يمتلك قدرةً بحثية وتحليلية متقدمة تتجاوز مستوى طالب مدرسة.

يستعرض التقرير أوضاع التعليم في فلسطين وأنواعه وأقسامه وإدارته. ويبين سياسة الحكومة البريطانية في التعليم الهادفة لإضعاف الهوية العربية من خلال إضعاف تعليم اللغة العربية والتاريخ العربي. والتركيز على تعليم اللغتان الإنجليزية واللاتينية. وإبلاء الإنجليزية أهمية أكثر من العربية. ويعقد التقرير مقارنة بين سياسة الحكومة الإنجليزية في فلسطين تجاه قطاع التعليم العربي ونظيره اليهودي. ويركّز على إظهار التمييز من قبل الإنجليز في هذه السياسة. فيوضح كيف أعطت الحكومة استقلالاً تاماً لليهود في إدارة مدارسهم ودفعت لهم مبالغ طائلة لفتح المدارس

وضعت الحكومة يدها عليه. وفيما بعد سنرى النتائج التي ترتبت على استقلال اليهود بمعارفهم. وسيطرتها [الحكومة] على معارفنا.

وقد أظهرت الحكومة في أول الأمر اهتماماً بتعليم العرب. ففتحت عدداً أكثر من المدارس في العهد التركي وفتحت داراً للمعلمين - الكلية العربية اليوم - ولكن تبين فيما بعد أن هذا الاهتمام كان خداعاً للعرب. وكلما مرت الأيام تبينت نوايا الحكومة ظاهرة جلية.

وقد كانت ميزانية التعليم في بداية الأمر تصرف على العرب في الدرجة الأولى ولكن اليهود أخذوا يطالبون الحكومة بالصرف على معارفهم. فبعد أن كان نصيبهم السنوي ٢,٠٠٠ جنيه. أصبح سنة ١٩٣٦م ٢٠,٠٠٠ جنيه وسنة ١٩٤٥م ١٦٦,٠٠٠ جنيه!! هذا مع أن هناك مساعدات تأتي لليهود من مصادر كثيرة ومتعددة. حتى أن ميزانية التعليم عند اليهود سنة ١٩٤٥م كانت تصل إلى أكثر من مليون جنيه. في حين أن ميزانية إدارة المعارف بأجمعها كانت حوالي نصف مليون جنيه!! هذا الاتجاه نحو مساعدة اليهود في التعليم. وهذا التقصير عن مساعدة العرب أصبح سياسة الحكومة الانجليزية في حكمها الذي مضى عليه حتى الآن نحو ٣٠ عام. وقيل أن تدخل في التفاصيل نوجز عن دائرة المعارف الآن.

يدير إدارة دائرة المعارف العامة مدير إنجليزي مركزه القدس. ويسمى هذا المكتب في القدس المكتب المركزي للمعارف. وفي هذا المكتب يوجد نائب لمدير المعارف وهو إنجليزي أيضاً. ويوجد عدد من الموظفين والمفتشين الإنجليز وعدة آخر من الموظفين والمفتشين العرب واليهود. فأما اليهود فهم حلقة الوصل بين دائرة المعارف العامة وإدارة المعارف اليهودية التي يشرف عليها مدير يهودي ومجلس يهودي مستقل. تحت إشراف مجلس الطائفة اليهودية. وليس للمفتشين اليهود في دائرة المعارف أي سلطة فعلية على التعليم اليهودي.

وعلاوة على المكتب المركزي للمعارف يوجد مكاتب مفتشين في ألوية فلسطين الأربعة. وهي لواء القدس. ومركزه القدس؛ واللواء الجنوبي. ومركزه يافا؛ ولواء السامرة. ومركزه نابلس؛ ولواء الجليل. ومركزه حيفا. هذه المكاتب في الألوية مسؤولة عن المدارس الحكومية. وهي تخضع خضوعاً مباشراً لقوانين وأوامر المكتب المركزي بالقدس. ولا يحق للمفتشين التصرف بأي أمر دون تلقي الأوامر من المكتب المركزي بالقدس. وفي فلسطين مجلس يسمى مجلس التعليم العالي الفلسطيني. ويتكون من ٤٠ شخصاً من الموظفين الحكوميين وغيرهم من الطوائف المختلفة

في فلسطين. ويتأسس مدير المعارف العام. وقد تكوّن هذا المجلس عام ١٩٢٣م وغايته رفع المستوى التعليمي في فلسطين حتى يصل إلى المستوى الجامعي. ومع أنه مضى عليه أكثر من ٢٥ عام منذ تأسيسه إلا أنه لم يحقق الهدف الذي أنشئ من أجله! وهذا المجلس هو الذي يشرف على امتحان المتريك الفلسطينيين.

والمدارس التي تشرف عليها دائرة المعارف أربعة أنواع. وهي مدارس: ١. ابتدائية؛ ٢. ثانوية؛ ٣. فنية؛ ٤. ودور معلمين. وأما الدراسة الابتدائية فتتقسم إلى دورتين: الدورة الابتدائية الدنيا. وتمتد حتى الخامس الابتدائي. والابتدائية العليا وتشمل السادس والسابع الابتدائي؛ والدراسة الثانوية تقسم إلى ثلاث أقسام: الدورة الثانوية الدنيا وتشمل الأول والثاني الثانوي. ثم الدورة الثانوية العليا. وتشمل الثالث والرابع الثانويين. وتنتهي بامتحان المتريك. ثم دورة ما بعد المتريك الخامس والسادس الثانويين. وتنتهي بإنترميديت فلسطين بالكلية العربية بالقدس. أو بإنترميديت A:B لندن في الكلية الرشيدية بالقدس. والامتحانات الأخيرة من امتحانات جامعة لندن. وقد سمعنا أخيراً أنه سيتم فتح صف جديد في الكلية العربية بعد السادس الثانوي. ولا ندري ما تم من ذلك.

وأما المدارس الفنيّة فتشمل:

١. مدرسة خاضوري في طولكرم. وقد كانت هذه المدرسة تابعة لدائرة الزراعة. وكانت هذه المدرسة تخرج طلاباً مختصين بالزراعة إلى حد ما. ثم وضعت دائرة المعارف يدها عليها وجعلتها مدرسة تخرج معلمين للزراعة وليس اختصاصيين فيها. وبذلك ضاعت الفائدة المرجوة من هذه المدرسة.

٢. مدرسة حيفا الصناعية وهي تعلم الطلاب بعض المهن الحرّة. ولكنها في هذه الأيام انحطت كثيراً لأن عدد الأساتذة المختصين أصبح قليلاً كما يقول خريجو هذه المدرسة.

٣. المدرسة العامرية الثانوية بيافا: وفيها قسم تجاري كان ناجحاً نجاحاً باهراً في السنتين الماضيتين.

وأما دور المعلمين فتشمل:

١. الكلية العربية بالقدس لتخريج المعلمين ويحصل خريجوها على شهادات بالترتبة وشهادات في امتحان الإنترميديت.
٢. كلية دار المعلمين بالقدس وفيها صف واحد بعد المتريك لتدريب المعلمين.
٣. مركز تدريب المعلمين القرويات برام الله ومستواه غير عالي وتدخله الطالبات بعد السابع ابتدائي.

٤. صف التربية في مدرسة خاضوري الزراعية وهو يخرج معلمين للزراعة. ولو أن يطلب من بعضهم تدريس الدين مثلاً!!

وهناك عدد من معلمي الدروس اليدوية والرسم يتخرجون من مدرسة حيفا الصناعية.

وهذا هو الوصف العام لإدارة المعارف ومدارسها. والآن نأتي إلى شرح أعمال هذه الدائرة وسياستها اتجاه العرب وإظهار قصورها في تعليمهم. وسنرى كيف طبّق الإنجليز سياستهم الاستعمارية على التعليم العربي لكي يضعفوا روح الطلاب ومن ثم روح الأمة.

الطلاب والتعليم

في سنة ١٩٤٤م كان عدد الطلاب العرب في سن التعليم في المدارس الحكومية والأهلية نحو ١٠٠ ألف طالب. ومجموع الطلاب الذين في سن التعليم سواء داخل المدرسة أو خارجها هو ٣٠٠ ألف طالب.

وهذا يعني أنّ ١٦٪ من الطلاب الذين يحق لهم التعليم لا يجدون مكاناً بالمدارس. وهذه نسبة مخيفة. وإذا نظرنا إلى المدارس اليهودية نجد أنّ النسبة لا تزيد عن ٣٪. أي أنّ الأكثرية الساحقة من الطلاب اليهود يدخلون المدارس دون أية صعوبة. وكلنا نعرف كيف أنّ ألوف الطلبات التي تقدم سنوياً لدخول المدارس الحكومية ترفض لعدم وجود أماكن كافية. فهل هذا نجاح لإدارة المعارف؟

إنّه تقصيرٌ معيبٌ يُظهر سوء نية الحكومة اتجاه العرب. فهي تريد أن تبعدهم عن التعليم حتى لا يقدرُوا أن يقاوموها مقاومة علمية منظمة. وهذا التقصير هو في الحقيقه نتيجة لسياسة موضوعة. وإذا تأملنا قليلاً في نتائج دائرة المعارف نجد في السنوات الأخيرة تقهقراً كبيراً عن ما كانت عليه في الماضي.

ففي أول عهد الإنجليز نجد أنّ نسبة المعلمين للطلاب تكاد تكون ضعف نسبتهم بعد ٢٠ عاماً. ففي سنة ١٩٢٠م كان في إدارة المعارف أستاذ لكل ٢٦ تلميذ. أمّا في سنة ١٩٤٠م فكان فيها أستاذ لكل أربعين طالب. وفي هذه الأيام زاد هذا الرقم لقلّة المعلمين. ومن هنا نرى أنّ عدد الطلاب الذين يعلمهم المعلم الواحد زاد كثيراً. وفي الماضي كان عدد الطلاب في الصف الواحد متوسطاً. أمّا في هذه الأيام فالصفوف مملوءة بالطلاب. ولا نزال نذكر في الصفوف الابتدائية كيف أنّ الصف

الواحد كان يزيد طلابه عن الستين والسبعين!! وإذا أردنا أن نعرف سبب ذلك نتكشّف لنا إحدى فضائح إدارة المعارف فإنّ زيادة عدد السكان العرب أتى بالطبع إلى زيادة عدد الطلاب. وهذا يتطلب زيادة عدد المدارس. لكنّ إدارة المعارف لا تريد أن تفتح مدارس كثيرة. فماذا عملت؟ إنّها أخذت تحشّر عدداً كبيراً من الطلاب في الصف الواحد حتى وصلت الأرقام حدّاً غير معقول. وكانت نتيجة ذلك أن انحط التعليم إلى أدنى الدرجات لأنّ الطلاب لا يمكن أن يستفيد مطلقاً عندما يكون في صفّه هذا العدد الكبير من الطلاب. ومهما بذل المعلم من جهد فإنّ ذلك يضع سدّى. ولم تفتح إدارة المعارف في الخمس وعشرين سنة الماضية سوى ٦٠ مدرسة. بينما فتح اليهود في العام الماضي فقط ١٠٠ مدرسة جديدة!!

ونتيجة لذلك نجد أنّ عدد الطلاب في مدارس الحكومة حتى الخامس الابتدائي في سنة ١٩٤٤م نحو ٥٩,٠٠٠ طالب بينما عدد الطلاب الذين قبلوا في السادس والسابع الابتدائي ٤,٥٠٠ طالب فقط فأين ذهب الباقون وعددهم ٥٤,٥٠٠ طالب؟؟ إنهم طردوا من المدارس لعدم وجود أماكن كافية. وقد حاولت إدارة المعارف استخدام حجة شرعية لإخراج هؤلاء الطلاب وحرمانهم من التعليم فاخترعت «قانون تجاوز السن». فكل طالب تجاوز سنه حدّاً معيناً يطرد من المدرسة ولو كان من الأقوياء.

وإذاً فإنّ ٩٢٪ من الطلاب الذين يصلون الصف الخامس الابتدائي لا يكملون التعليم. وبعد السابع الابتدائي لا يرفع إلى القسم الثانوي إلا نحو ١,٠٠٠ طالب فقط!! وهؤلاء الألف طالب هم البقية من أصل ٥٩,٠٠٠ طالب وصلوا حتى الخامس الابتدائي. أي أنّ اللذين لا يحصلون على تعليم ثانوي أكثر من ٩٨٪ من الطلاب!!!.

وكل ذلك بفضل جهود دائرة المعارف وبفضل قانون السنّ الذي اخترعته عقليتها الاستعمارية. وإذا تأملنا في هذا القانون نجد أنّه بالإضافة إلى أنّه قانون غير عادل فإنّ فيه تناقضاً واضحاً. فان دائرة المعارف هي السبب في زيادة عدد سن الطلاب. وذلك لأنّها لا تقبل العدد الأكبر من الأطفال حين يتقدمون لتسجيل أسمائهم حين يصبحون في سن التعليم. ويتأخرون سنة أو سنتين أو أكثر. وعندما يقبلون يكونون أكبر من السن القانوني. ومن الواضح أنّ هذا ليس ذنبهم وإنّما ذنب دائرة المعارف. هذه الأمثلة التي قدّمناها تُظهر بوضوح سوء نية إدارة المعارف اتجاه العرب. وهي تظهر أنّ هناك أساليب لا ينتبه إليها النّاس تستعملها إدارة المعارف لتقتل التعليم العربي بشكل مشروع!! ويظهر ذلك أيضا في

مسألةً أخرى هامة: فإن اتجاه الدراسة في دائرة المعارف بدرجةٍ أولى هو نظري وبعيد كل البعد عن الاتجاه العلمي.

فلا يوجد مؤسسات لتخريج أشخاص فنيين واختصاصيين في الكهرباء والهندسة والكيمياء والطب والزراعة والصناعة. وغير ذلك من المهن العملية والفنية. وأمّا المدارس الموجودة مثل مدرسة خاضوري الزراعية فلا تقدّم تعليماً فنياً كاملاً. وإنما هو تعليم ناقصٌ أوج. وغايتها ليست إلا أن تُخرّج معلمين للزراعة فقط لا غير. وإذا اطلعنا على المعاهد التي توجد عند اليهود فإننا نجد أنّ عددها ٣٥ معهداً فنياً. مع أنّ اليهود أقل من العرب عدداً. ولذلك فإنّ إبتعاد إدارة المعارف عن التعليم العملي وتوجيه الطلاب نحو التعليم النظري فقط سياسة خاطئة. وفي البلاد الأخرى نجد أنّ عدد الطلاب في المدارس الفنية أكثر من المدارس الثانوية. والقسم الأكبر من الطلاب يفضلون أن يتخرجوا من المدارس الفنية بتخصص على أن يختصوا بالأدب والتاريخ واللآتين وما إلى ذلك.

ميزانية إدارة المعارف

ومن الأمور المهمة التي أعاققت التعليم عند العرب في فلسطين قلة ميزانية إدارة المعارف. فقد كانت الأموال التي تنفق على التعليم في السنوات الماضية ضئيلة جداً. وأنكى من هذا أنّ هذه الميزانية. على قلتها. أخذت نسبتها تتناقض في السنين الأخيرة. ففي سنة ١٩٢٦م مثلاً كانت حصة التعليم من ميزانية الحكومة ٦ بالمئة وهي نسبة قليلة. ولكن هل حافظت الحكومة على هذه النسبة القليلة؟ كلاً. ففي سنة ١٩٤٥م كانت نسبة ميزانية التعليم إلى الميزانية العامة ٣,٩ بالمئة. أي أقل من ٤ بالمئة!!

وتتضح لنا سياسة الحكومة أكثر حين نقارن ميزانية المعارف بميزانية بعض الدوائر الحكومية الأخرى. فحصة دائرة الأشغال العامة سنة ١٩٣٨م كانت ٣٥ بالمئة من الميزانية. بينما كانت حصة دائرة المعارف في تلك السنة ٤ بالمئة فقط. وأمّا ميزانية البوليس والأمن لعام سنة ١٩٤٥م فقد كانت ٦٦ بالمئة من الميزانية العامة. بينما كانت ميزانية المعارف في تلك السنة. كما قلنا. أقل من ٤ بالمئة. وميزانية البوليس هذه كانت قبل عشرين عاماً نحو ٨ بالمئة من الميزانية العامة. وهذه هي نتيجة سياسة بناء الوطن القومي اليهودي. فقد تحولت فلسطين من أجل ذلك من بلاد

السلام والأمن إلى بلاد مضطربة مختلة الأمن. فصارت الحكومة تصرف أموالنا على البوليس والمعتقلات وما شابه ذلك. وتركت أمور التعليم والصحة والزراعة ومساعدة الفقراء.

ورغم هذه المبالغ الضخمة التي تصرف على البوليس فقد تجمع في خزينة الحكومة وفرّاً كبيراً بلغ سنة ١٩٣٦م ستة ملايين و٢٦٧ ألف جنيه. فإذا كانت الحكومة يهمها حقيقة مصلحة العرب فإنّ واجبها أن تصرف على التعليم العربي شيئاً من هذا الوفر الكبير الذي جمعه من أهل البلاد. فإذا حجة الحكومة في قلة الميزانية ليست صحيحة. والصحيح أنّ الإنجليز لا يريدون أن يتعلم العرب. وقد لاحظت جميع اللجان التي جاءت لدراسة القضية الفلسطينية عدم اهتمام الحكومة بالتعليم العربي وأوصت بزيادة ميزانية إدارة المعارف. ولكنّ الحكومة كانت تهمل هذه التوصيات. وكانت في نفس الوقت تغدق الأموال على اليهود المهاجرين إلى قبرص. وقبل بضعة أشهر صرفت حكومة فلسطين عليهم من خزنتها مبلغ مليون ونصف مليون جنيه! فهل تجد الحكومة في ميزانيتها ما يكفي لصرف هذا المبلغ الكبير على المهاجرين اليهود ولا تجد متسعاً فيها للانفاق على التعليم العربي؟ الواقع أنّ هذه هي سياسة مدبرة والقصد منها تنفيذ سياسة الوطن القومي اليهودي التي تريد أن تضع البلاد في ظروف تساعد على إنشاء هذا الوطن القومي على حساب العرب. لقد أصبحت هذه السياسة واضحة كالشمس.

المناهج والطلاب

هذا من حيث الأموال التي تصرف على التعليم. وقد وجدنا كيف تستغل الحكومة ميزانيتها في صالح اليهود. وهي لو أرادت أن تصرف ملايين الجنيهات على التعليم العربي لوجدت في ميزانيتها الكفاية. ولكنّها لا تريد ذلك لسياسة مدبرة. وتظهر لنا هذه السياسة في مسائل أخرى هامة داخل إدارة المعارف منها المناهج

المدرسية. وأهم ما نلاحظه على هذه المناهج:

١. أنّها واسعة جداً وكثيرة المادة حتى أنّ الطالب والمعلم يكدّان طيلة العام دون أن ينتهيا من المقرر. وتكون النتيجة أنّها أن يسرع المعلم لينهي المقرر. ولذلك يمرُّ على المواضيع بسرعة دون أن يفهمها

الطلاب. أو أن يدرّسها بتأني فلا يقطع طيلة العام إلا جزءاً قليلاً. وبما أن التدريس مرتبط نهائياً بالمتريك فإن هاتين الطريقتين لا تنفعان الطلاب. وليس السبب في ذلك عجز المعلم والطالب وإنما السبب هو اتساع المنهج. والطلاب يستطيع أن يستوعب المادة إلى حدود معينة فإذا زادت عن هذه الحدود انعدمت الفائدة.

٢. ومع اتساع مادة الدروس نجد أن هناك مواضيع هامة لا تنال الاهتمام الكافي في مدارسنا. فعدد حصص اللغة العربية مثلاً في الثالث الثانوي خمس. بينما عدد حصص اللغة الإنجليزية تسع. والأنكى من ذلك أن الإدارة أدخلت في السنين الماضية لغة قديمة مينة هي اللغة اللاتينية. وفرضت دراستها على الطلاب. وخصّصت لها خمس حصص أي بقدر حصص اللغة العربية!

أليس كل ذلك دليلاً واضحاً على سوء نية إدارة المعارف؟ كيف يحق لهذه الإدارة أن تخصص خمس حصص فقط للغة أهل البلاد بينما هي تخصص (٩) حصص للغة الإنجليزية وخمس للغة اللاتينية وكلتاها لغات اجنبية؟

وإدارة المعارف لا تهتم بتاريخ العرب الاهتمام الضروري. وكأن أهل هذه البلاد ليسوا عرباً. فتاريخ العرب لا يدرّس إلا في الرابع الابتدائي حين يكون الطلاب صغاراً غير واعين. ثم في جزء من الثانوي حين يدرّس مع تاريخ القرون الوسطى. ولا توجد أمة في العالم إلا وتخصّص لتاريخها نصف الوقت على الأقل. ولكن إدارة معارف فلسطين لا تريد ذلك لأنها تخاف أن يربي تاريخ العرب في نفوس الطلاب العرب العزة والروح القومية.

٣. أن هذه المناهج المدرسية وضعت قبل خمسة وعشرين عاماً وبقيت جامدة لا تتغير. ففي مدارسنا مثلاً لا يزال يستعمل كتاب القراءة الرشيدة مع أنه مقرر منذ زمن طويل. ومع أن كتب القراءة تحسنت كثيراً وتطورت. وأما منهج اللغة الإنجليزية فإن الاهتمام بتحسينه وتدريبه كبير. كأن فلسطين بلد إنجليزي لا عربي.

٤. أن مناهج التدريس في إدارة المعارف ليس القصد منها إعطاء الطلاب تربية نافعة وتوجيهاً قومياً. وإذا تتبعنا جميع هذه المناهج نجد الغاية منها حشو المعلومات الكثيرة المملة للنجاح في امتحان المتريك. ولا تضي شهور قليلة بعد هذا الامتحان حتى تتبخر المعلومات. لأنها حشرت في الأدمغة حشراً وتراكمت بدون نظام وبدون فائدة. وبذلك

أصبح الطلاب يشعرون أن الهدف الأول والأخير لهم هو النجاح في المتريك فقط. أما قضية البلاد وتاريخ البلاد ومشاكل ومصالحة البلاد فهي أشياء يجب أن يتعد عنها الطالب لأن الطالب يجد واجبه فقط. وما هو هذا الواجب؟ هو أن يحشر دماغه ويتعب تفكيره وينهك صحته دون أن يخرج جندياً نافعاً أو طبيباً أو ميكانيكياً أو اختصاصياً في الزراعة أو التجارة أو الصناعة! إن الحالة في جميع أنحاء العالم على العكس. حيث أن دائرة المعارف فيها تربي الطلاب وتدب فيهم روح الوطنية منذ دخولهم إلى المدرسه. وبالتاريخ تربي فيهم حب الاستقلال والتضحية والدفاع عن وطنهم والتفاني في خدمته. وتفضيل المصلحة العامة على الخاصة.

أما دائره المعارف في بلادنا تربي الطلاب على قتل الروح الوطنية وتفضيل المتريك والتفاني في خدمته. بحيث يتخرج الطالب غير صالح لأي مهنة في الحياة! وهنا تظهر لنا السياسة الاستعمارية المدبرة مرة أخرى.

وإذا نظرنا إلى اليهود نجد الحالة عندهم تختلف عما عندنا. فهم يستقلون في تعليمهم. وهم يربون أولادهم كما يريدون. وقد كانت النتيجة أنهم أخرجوا جيلاً في العشرينات من العمر. أو حول ذلك. جريئون يحملون السلاح ويتحدون الحكومة لإنشاء دولة يهودية مستقلة وقوية في أرض ليست لهم. حالة اليهود الحسنة كانت نتيجة استقلالهم في معارفهم. وحالتنا السيئة هي نتيجة استلام الحكومة لمعارفنا.

الطلاب

وهناك أمر آخر يظهر لنا الروح الاستعمارية في إدارة المعارف. وهو معاملة الطلاب في المدارس الحكومية. فنحن الطلاب نشعر أننا كلما تقدمنا في السن أن دائرة المعارف شيء غريب عنا وأنها هي التي أعطتنا نعمة العلم وقبلتنا في المدارس. وكأن هذا الأمر منحة منها وليس حقاً من حقوقنا! إن جميع طلاب المدارس الحكومية لا يشعرون أن هذه المدارس لهم تربيهم ليكونوا أبناء صالحين ليخدموا هذا الشعب وبشراكوه أفراده والأمة. ومن أوضح الأمثلة سلوك دائرة المعارف اتجاه إضرابات الطلاب في المناسبات الوطنية. فمن عادة دائرة المعارف أن تشدد على منع الطلاب من الإضراب. كأن ذلك الأمر يخصها هي. إن هذا الأمر يخص الشعب وحده فقط ولا يحق لدائرة المعارف أن

ومتّما يستحق الاهتمام في هذه الإدارة أنّ المفتشين الاختصاصيين في هذه الدائرة يعدّون على الأصابع. وهناك مواضع لا يوجد مفتشين لها. وإجمالاً نجد هناك إهمالاً كبيراً في التدريس. وذلك يضر بمصلحة الطّلاب. لأنّ المفتشين المختصين في المواضيع الدراسية أهمّ بكثير من المفتشين في دائرة المعارف. وهذا التفتيش يجب أن يكون أهم واجب من واجبات دائرة المعارف. وهو يتنافى مع ما تدّعيه على أنّها تحرص على مصلحة الطّلاب وفائدتهم.

فكما أنّ الإدارة تحاول أن تشدد على الطّلاب فإنّها أيضاً تضيقّ على المعلمين. وقد شاهدنا في السنوات الأخيرة الكثير من المعلمين الأقوياء الذين يقدّمون استقالتهم نتيجةً لأكل حقوقهم والتضييق عليهم من جميع النواحي. ولذلك انخفض مستوى المعلمين لأنّه أصبح خريج الرابع الثانوي يدرّس الثالث والرابع الثانوي. وأصبحنا نرى أيضاً الكثير من المعلمين الضعفاء الذين لا يصلحون للتعليم والضعفاء فيه. وقد تم أيضاً طرد قسم منهم من المدارس لضعفه فيها. لقد أصبح التعليم مسخرة. وقد نجحت دائرة المعارف في أن تطمس هذا التعليم جزئياً وتأخره سنين إلى الورا.

وبينما تشدد الإدارة على التعليم ولا تعطي العرب أي سلطة فيه فإنّها تتفاضى عن الأمور الضارة وتتساهل فيها وتغض النظر عنها. ومن هذا القبيل مسألة تأليف الكتب المدرسية. بحيث أن يكون اسم المفتشين عليه أو أن يكون المفتش متفق مع مؤلّف الكتاب على شيء معين. وعندما تقرر هذه الكتب يجبر الطّلاب على دفع ثمنها مهما كان مرتفعاً. وذلك ليس لأنّه أقر. ولكن لأنّ المفتش قد اتفق مع المؤلّف. مع أنّ هذه الكتب غير مفيدة وضارة. فهذا هو أحد الأمور التي تغض دائرة المعارف نظرها عنها وتضيقّ على المعلمين وتشدد على الطّلاب وتفسد عقولهم.

الخلاصة

يظهر لنا مما سبق التالي:

1. أنّ إدارة المعارف أثبتت أنّها ليست على استعداد لتعليم العرب مع أنّه مضى عليها ثلاثون عاماً. فإنّ ثلثي الطّلاب العرب لا يجدون مكاناً في المدارس. وقد اخترعت هذه الإدارة عدة قوانين وأساليب شاذة. منها قانون السن لطرده أكبر عدد ممكن من الطّلاب بعد الخامس والسادس الابتدائيين. ولا يصل [للتعليم الثانوي] من الطّلاب إلا أقل من ٢٪.

تدخل فيه. وإذا أضربنا لنشارك الشعب شعوره تجاه الاستعمار والصهيونية واحتفلنا معه في عيد وطني أو مناسبة وطنية فإنّ ذلك أمر طبيعي. فإنّ جميع الطّلاب ينقطعون عن الدراسة في المناسبات الرسمية. ودائرة المعارف عندهم لا تطاردهم ولا تحكّم عليهم غرامات ولا تغلق مدارسهم عقاباً على إضرابهم. وليست حادثه المدرسة العامرية بيافاً عنّا بعيد. فقد انتقمت دائرة المعارف من هذه المدرسة فأغلقتها عدة أيام. هذه هي السياسة الاستعمارية التي تحاول إدارة المعارف إدارتها من وراء الستار. وهي تدّعي أمام الناس أنّها هي حريصة على مصالح الطّلاب. وأنّها هي تعرف مصالحهم وحريصة عليها وأنّ إضرابهم يعطل عليهم دراستهم. وعلى العكس. فإنّ هذا الادعاء باطل لأنّ إضراب الطّلاب يبيّن لنا لحة الطّلاب مع شعبهم. ولا يضيقّ عليهم شيئاً. ولأنّ إضرابهم يبيّن حبّ الطّلاب لشعبه ووطنه وأنّه متفهم للواقع الذي يدور من حولهم. إنّ الحقيقة أنّ دائرة المعارف لا تريد مصالحتهم ولو أنّها أرادت ذلك ليسرت لهم مناهجهم الدراسية. وفتحت المدارس أمام جميع الطّلاب الذين يريدون الدراسة الذين هم محرومون من الدراسة وبث الروح العربية بين الطّلاب. ولأرسلت منهم المئات في بعثات ليرجعوا اختصاصيين يفيدون أمّتهم. فلماذا تقف في طريق وحدة الطّلاب وتوحيدهم؟ ولماذا تمنع الطّلاب من الانتساب إلى اتحاد الطلبة الفلسطينيين؟ لأنّها تريد أن تحشر الطّلاب وتحصرهم في دراستهم ليس من أجل دراستهم. بل من أجل أن يخرج الطالب غير متفهم للواقع الذي يعيش فيه. ولا يعلم شيء عن بلده وحياته. وهنا تظهر لنا مره أخرى السياسة الاستعمارية التي تريد دائرة المعارف مرّة أخرى أن تطبقها.

الإدارة

وإذا درسنا نظام دائرة المعارف تظهر لنا أشياء أخرى غريبة. فإنّ معظم المعلمين والمدرسين والمفتشين فيها عرب. ومع ذلك فإنّ هؤلاء جميعهم ليس لهم أية سلطة أمام مدير دائرة المعارف الأجنبي. فببد المدير وحده السلطة المطلقة. فقد كان المدير السابق يستغل هذه استغلالاً سيئاً. وكلنا نعرف أمثلة كثيرة على ذلك. فلماذا تكون السلطة في يد شخص أجنبي أو بلد أجنبي في بلد عربي. طالما أنّ كل عناصر ومؤسسي هذه الدائرة هم من العرب؟ هكذا يريد الاستعمار القضاء على هذه البلاد المسكينة.

نجد عندنا أنَّ إدارة المعارف تمنع الطَّلاب حتى من إظهار شعورهم في المناسبات الوطنية. وبسبب وقوفها في وجه حركات الطَّلاب العرب لم يستطع الطَّلاب أن يرسلوا وفداً عنهم إلى مؤتمر الطَّلاب العالمي. بينما ذهب وفدٌ عن الطَّلاب اليهود إلى ذلك المؤتمر. وصرح بأنَّ الطالب العربي في فلسطين لم يبلغ مستوى يؤهِّله للاشتراك في مؤتمرات الطلبة العالمية. يا للعار! الحقيقة أنَّ إدارة المعارف هي التي تحول دون اشتراك الطَّلاب في المسائل العامة. والحقيقة أنَّ الطالب العربي واعٍ ويعرف واجبه ولكنَّ الاستعمار يقف في وجهه ويكتفمه. أمَّا اليهود فهم مستقلون في معارفهم ولا يقف في وجههم أي عائق.

ما هي النتيجة التي نصل إليها من كل هذا البحث؟

النتيجة هي أنَّ العرب يجب أن يستلموا إدارة المعارف من الإنجليز. وإذا لم يوافق الإنجليز على ذلك فيجب استلامها بالقوة. لأنَّ كل سنة تضيع علينا تضر هذه البلاد ضرراً كبيراً. وكما نجح العرب في البلاد العربية في رفع مستوى التعليم عندهم فسينجح عرب فلسطين في ذلك حين يستلمون أمور تعليمهم. ولا يحتاج ذلك لمجهود كبير فإنَّ كل المعلمين والمديرين ومعظم المفتشين في هذه الإدارة هم عرب. فلا يبقى أمامنا إلاَّ إزالة الموظفين الأجانب وهو يعدون على الأصابع. ونضع مكانهم موظفين عرب. وعندها تستطيع إدارة المعارف العربية أن تنهض بالتعليم وتربي جيلاً عربياً جديداً قوياً متعلماً يتحمل المسؤولية ويقف سداً منيعاً في وجه الصهيونية والاستعمار الإنجليزي. وهذه ولا شك قاعدة بناء كياننا العربي.

مصادر النشرة

١. مقالات نشرت في الصحف المحلية في سنة ١٩٤٧.
٢. Statistical Abstract of Palestine 1944-1947, Eighth edition.
٣. Survey of Palestine. Vol. 2, 1945.

من مجموع الطَّلاب في المدارس الحكومية. والإدارة لا تهتم اهتماماً كثيراً في توجيه الطَّلاب توجيهاً عملياً في الزراعة والصناعة والتجارة والمهن الحرة. ٢. أنَّ ميزانية إدارة المعارف قليلة جداً مع أنَّ الحكومة تصرف ملايين الجنيهات على اليهود. وقصد الحكومة من ذلك عرقلة نهضة العرب. ٣. أنَّ إدارة المعارف أهملت أهم عمل عندها وهو اهتمامها بالتدريس ومناهجه. فالمناهج المدرسية جامدة وواسعة جداً. وبعضها غير مفيد. وهي لا تهتم بالمواضيع المهمة بالنسبة للعرب. ومن ناحية أخرى تهمل التفتيش على هذه المواضيع. والمفتشون الاختصاصيون قلائل جداً. ولا يمكنهم مطلقاً أن يفتشوا جميع فلسطين. ٤. أنَّ إدارة المعارف لا تهتم ولا تعامل الطَّلاب معاملةً وديةً كما هي الحال في كل بلاد العالم. لأنَّ هذه الإدارة أجنبية. وهدفتها قتل الروح لدى الطَّلاب وليس بعث الروح فيهم. وقد أساءت الإدارة معاملة الكثير من المدارس والطلاب مما هو معروف للجميع. ٥. أنَّ إدارة المعارف تشدد على المعلمين وتسيء معاملة المخلصين منهم. بحيث أنَّ المعلمين الأقوياء استقالوا. بحيث أصبح التعليم على درجاتٍ كبيرة من الخزي. والتي لا يمكن لأي أمة أن تقبله بأي شكل من الأشكال. ٦. أنَّ السلطة المطلقة في دائرة المعارف هي في يد أشخاص غريبين عن هذه البلاد. وأجانب بالنسبة لشعبها. وأمَّا أبناء البلاد وهم الأكثرية الساحقة من الموظفين والمعلمين. ليس لهم في الإدارة إلاَّ سلطة ثانوية. ونتيجة لذلك أصبحت الإدارة لا تهتم بمصلحة العرب مطلقاً. ومن المؤسف أنَّ الإدارة تستخدم بعض العرب الضعاف النفوس للضغط على الطَّلاب والوقوف في وجه كل نشاطٍ لهم.

نرى مما سبق أنَّ إدارة المعارف لا تريد أن تعلم العرب. وهي تقف في وجه كل محاولة لرفع مستوى التعليم وبت الروح الوطنية لمقاومة الاستعمار والصهيونية. ولم يكن استلام الحكومة لمعارف العرب من قبيل المصادفة. بل كان خطة مقصودةً أظهرت لنا الأيام نتائجها بوضوح. وأمَّا اليهود فإنَّهم منذ البدء استقلوا بمعارفهم فاستطاعوا أن يعلموا جميع أبنائهم وبيثوا فيهم الروح الصهيونية القومية ويدربوهم تدريباً عسكرياً. وقد قرأنا في الصحف كيف أنَّ الجيش اكتشف في تل أبيب مكاناً للتدريب على السلاح في قبو إحدى المدارس اليهودية. وبينما نرى كل هذا عند اليهود